

تحقيق المخطوط: كاشف الظلام في ما يتعلق بالألف واللام للمفتى محمد سعد الله

* د/ نياز محمد ** د/ نصيبي دار محمد

ABSTRACT:

Editing of the Manuscript 'Kل shif al- ل ilل m F ل m ل Yata'allaq bi al-alif wa al-lل m' By 'Muft ل Sa'adullah Khan n'

Muslim scholars of Indian sub-continent have left a great deal of Islamic arts and literature in shape of manuscripts. These manuscripts include voluminous books which are under research in various national universities. On the other hand, they have small booklets on a specific topic. One of such booklets is the *Kل shif al- ل ilل m F ل m ل Yata'allaq bi al-alif wa al-lل m*. This booklet is preserved in oriental section of Peshawar University at S.No.189. It has been authored by *Muft ل Sa'adullah Khan* (d. 1293 AH). It is pertinent to mention that he has a vast study in the field of Arabic grammar and this booklet is specific to the topic of "al-Alif wa al-lل m" only.

Key words: Manuscript, Arabic Morphology, *Kل shif al- ل ilل m F ل m ل Yata'allaq bi al-alif wa al-lل m*, *Muft ل Sa'adullah Khan*.

إن علماء العرب وأدبائهم قد تركوا التراث العلمي على صفحات القرطاسين في صورة المخطوطات من شتى الفنون العربية والإسلامية، وهذه المخطوطات قد تشتمل على ورقات كثيرة وقد تحتوي على موضوع واحد في ورقة أو ورقتين. وفي الأولى الحالية قام الباحثون على تدوين وتحقيق المخطوطات النادرة في محتوياتهم التعليمية: الماجستير، والماجستير العليا، والدكتوراه حسب مكانة المخطوطة، وكذا لم يتخلل أدباء الهند وعلماؤها عن الآخرين في تنمية تلك التراث العلمي في صور المخطوطات، منها مخطوط فهامة العصر، بارع الفنون الأدبية، العلامة المفتى سعد الله المرادآبادي (م 1293 هـ) الذي كثرت تصانيفه في شتى العلوم¹ من مخطوطاته العلمية: كاشف الظلام فيما يتعلق بالألف واللام، قد أكثر فيها بالبحث عن مسئلة الألف واللام، جاماً بين مباحث المتقدمين المترافقه وبين تحقيقات نفسه الأئقة، هذا المخطوط يقع في مكتبة جامعة بشاور المركبة، ويقدم المخطوط في نمط تجاري في ما يلي.

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

[١/أ] إن أجلّ ما يترشح به صدر الكلام، وأفضل ما يرشح به الأرقام حمدُ باري أعرف المعارف

* مدير مركز الدراسات الدينية، جامعة كوهات للعلوم والتكنولوجيا، كوهات

** عميد كلية الدراسات القانونية والدينية، جامعة إسلامية كاجل، بشاور

ذى الأعلام، مبدئ العالم بأجود النظام، وإن أحق ما يتوصل به للزلفى إلى الملك العلام، وأحسن ما يرجى به الشفاعة يوم القيام، إهداء الصلوات المتکاثر والسلام إلى من أبرز المهمات الموصولة بضمائر الأنام، وعلى آله وصحبه الذين تخصصوا بإشارات الأنعام وصلات الإلهام ما دامت النكرات مضافةً ومعرفةً باللام، وبعد: فهذا "کاشف الظلام عما يتعلق بالألف واللام"، يحتوي على خمسة فصول، تفتّحها لاقتراح الأصحاب والضيّام، رجاء أن ينفع به الأذكياء الكرام، ويصونه عن مشاغبة الأغبياء المدھمين والأغوياء العاديين في طغيان الأوهام، ويحفظه عن تعرّف الطعنة اللیام وترعرع الحسدة الطعام. وهذا أنا أشرع في المرام، متوكلاً على المغیض المنعم المنعوت بالبقاء والدوام.

الفصل الأول

اعلم! أن بعض الألسن حال عن أداة التعريف كلسان الترك، وبعضهم فيه أداة التذكير، وحذفها علامه التعريف كلسان الفرس، وبعضهم يختلف الأداة في التعريف بالنسبة إلى التذكير والتأنيث كلسان البحور. وأما المشهور من أداة التعريف في العربية "الـ" الحرفية، وفيها أربعة مذاهب:
الأول: إنما كـ هـ، والمهمزة أصلية قطعية، وهو مذهب الخليل² أو ابن كيسان.³ والدليل على ذلك: فتح المهمزة بـيـاتـاـهاـ فيـ نـحـوـ الأـحـمـرـ معـ تـحـركـ ماـ بـعـدـ نـقـلـ حـرـكـةـ "أـحـمـرـ" إـلـىـ الـلامـ بـقـاعـدـةـ "يـسـأـلـ" وـنـحـوـ آـلـ الذـكـرـينـ، وـفـيـ الـقـسـمـ وـالـنـدـاءـ نـحـوـ: لـاـهـاـ اللـهـ لـأـفـعـلـ كـذـاـ وـيـاـ اللـهـ، وـفـيـ التـذـكـيرـ نـحـوـ قولـكـ: أـلـ -ـ إـذـ تـذـكـرـتـ ماـ فـيـهـ الـلامـ -ـ نـحـوـ الـكـتـابـ، وـفـصـلـهـاـ عـنـ الـكـلـمـةـ وـالـوـقـفـ عـلـيـهـاـ عـنـ الـاضـطـرـارـ كالـوـقـفـ عـلـيـ "قـدـ"ـ فـيـ نـحـوـ مـنـزـلـ الدـارـسـَ عـنـ حـيـيـ حـلـالـ⁴ يـاـ خـلـيلـيـ أـرـبـعاـ وـأـسـتـخـبـرـاـ الـ

ولهذا حذف عند هذا القائل همزة القطعية، وفي نحو: **بِاللَّهِ وَأَمْثَالِهِ لِكُثْرَةِ الْاسْتِعْدَالِ** بخلاف القياس.
والثاني: إنما "أَلٌ" لكن الهمزة زائدة، وهو مذهب سيبويه⁵ على ما قال ابن مالك في التسهيل⁶، والدليل عليه سقوط الهمزة في الدرج، وإنما فتحت مع أن الأصل في همزة الوصل الكسر لمخالفتها القياس بدخولها على الحرف وهو اللام ويقال من جانب هذا المذهب لقائل المذهب الأول: إن إثباتها مع الحركة تكون الحركة عارضة وعدم اعتدادها، وفي القسم والنداء لصيغة "أَلٌ" عوضاً عن همزة وـ"إِلَهٌ". أما قولهم في التذكر "الـ"
فلكثرة مصاحبتها مع اللام بميزة "قد". أما في نحو "الذكرين" فلن لا يتبين الاستفهام بالخبر.

ووالثالث: اللام وحدها، زيدت المهمزة الوصلية لتعذر الابتداء بالساكن، وفتحت للخفة وكثرة التعريف ومصادقه، وهو مذهب سائر النحوين إلا ابن كيسان، قاله أبو حيان⁷ وابن عصفور⁸ ونقل عن الأخفش⁹ أيضاً، وقيل: هو مذهب سيبويه، كذا في شرح القطر¹⁰ والرضي¹¹، وهو المشهور. وحجته أنها ضد التنوينِ الدالِ على التكير، وهو على حرف واحد فكذا اللام الدالةُ على التعريف، ولأن المهمزة تسقط عند دخول العامل الضعيف نحو: بالرجل، ولو كانت على حرفين لكن لها نوع استقلال، وذلك علامة امتناجها

بالكلمة وصيورها كجزء منها [٢/١]، ولذا كان الرجل مغایر الرجل حتى جاز تواليهما في قافيتين ولم يكن بإطاء، ومنه قول ابن مالك في الألفية^{١٢} :

بَلْ حَذَفَهُ الْزِمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ حَبْرٌ
وَأَخْرِئَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْحَبْرُ

والرابع: مذهب المبرد^{١٣} أنها المهمزة المفتوحة، زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام. وحيث أنها جاءت لمعنى، وأولى الحروف بذلك حروف العلة وأولاها الألف، وحركت لتعذر الابتداء بالساكن وصارت همزة كهمزة المتكلم والاستفهام. هذا، وأما حمر ونفر من طيء يقلبون لام التعريف فيما سواء كان الأسماء المدخلة مما تدغم لام التعريف في أولها، نحو: رجل وناس، أو لا، نحو: غلام وكتاب، قال قائل منهم:

ذَاكَ خَلَيلِيُّ وَذُوْ يُوَاصِلِيُّ يَرْ
مِيْ وَرَائِيْ يَام سَهَمْ وَام سَلَمْهَ

و منه قوله عليه السلام: "ليس من امير اصيام في امسفري" رواه نمر بن تولب، قاله ابن هشام^{١٥}

^{١٦} وأنحرجه أَحْمَد في مسنده والطبراني في الكبير من حديث كعب بن عاصم-

قال الشمني^{١٧} ناقلا عن الأزهري^{١٨} : الوجه أن لا يظهر الألف في الكتابة لأنها ميم جعلت كالألف واللام. أقول: المنقول في كتب القوم هؤلاء إيصال اللام بالمييم فقط، وأما المهمزة فكما كانت باللام على أي مذهب كان، بقيت وانتقلت إلى المييم. كيف لا؟ والمييم إنما هي ساكنة فلا بد من اجتنالها إذا ابتدئها بالمعروف ولا أدرج ابن هشام هذه اللغة تحت كلمة "أم" ، وإذا ثبتت المهمزة في الابتداء لفظا لا بد من كتابتها مطلقا كما لا يخفى، ولذا ترى كتب القوم مشحونة بكتابتها، وما قال الرجاج^{١٩} في حواشيه على ديوان الأدب أن إيصالها بالييم يختص بما لا تدغم لام أولها فعله لغة بعضهم لا جميعهم لوقوع النحوين في الحديث المأثور.^{٢٠}

الفصل الثاني في أقسام آل الحرافية أداة التعريف وهي نوعان: عهدية: وهي التي تفيد إرادة حصة معينة من مدخولها واحدا أو اثنين أو أكثر. وجنسية: وهي التي لا يراد مدخولها حصة معينة.

وال الأولى ثلاثة أصناف؛ الأولى: ذكري، ويقال له الحسي أيضا، وهو ما تقدم [٢/ب] لمصحوتها ذكر لفظا وعلامته صحة سد الضمير مسدها مع مصحوتها نحو: ﴿رَسَلْنَا إِلَيْ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ﴾^{٢١} وفائدة التنبيه على أن الرسول الثاني هو الرسول الأول، ولو جيء به منكرا لتوهم أنه غيره لما تقرر في أصول الفقه: "النكرة إذا أعيدت معرفة كانت الثانية عين الأولى، بخلاف ما إذا أعيدت نكرة"، فلو قيل: فعصاه فرعون أو فعصى فرعون إياه صح المعنى. فإن قلت: لام الأنثى في قوله تعالى: ﴿وَضَعَتْهَا أُنْثِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذُّكْرُ كَالْأُنْثِي﴾^{٢٢} للعهد الذكري، لا يصح إقامة الضمير مقامها مع مدخولها إذ لا يصح أن يقال: ك هي في الفصيح يحاب بأن عدم صحة ذلك لخصوصيته كون الجارة كافا وإلا مانع من سد الضمير لو جُرّ غير الكاف فقيل مثلها.

والثاني: علمي، وهو أن يتقدّم مصحوبها علم ويقال له: الذهني أيضاً، نحو **﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾**²³ وذلك لأن الغار معلوم عندهم ومنه: ركب الأمير.

والثالث: حضوري وهو أن يكون مصحوبها حاضراً نحو **﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِيْنَكُمْ﴾**²⁴ أي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة. قال ابن عصفور: ولا يقع هذه إلا بعد أسماء الإشارة نحو: جاءني هذا الرجل، وأوي في النداء، نحو: يا أيها الرجل، و**﴿إِذَا﴾** الفحائية، نحو: خرجت فإذا السبع، وفي اسم الزمان الحاضر، نحو: الآن، انتهى.²⁵ وفيه نظر، لأنك تقول لشاتم رجل بحضرتك: لا تشتم الرجل فهذه للحضور في غير ما ذكر، ولأن التي بعد إذا ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم، فلا تشبه ما الكلام فيه؟ ولأن الصحيح في الداخلة على الآن إنما زائدة لأنها لازمة ولا يعرف أن التي للتعريف وردت لازمة بخلاف الزائدة، هكذا قال ابن هشام.²⁶ و ما قيل أن الواقع على الموصول لازمة مع كونها للتعريف فيه أن التعريف في الموصول بالصلة على الأصح واللام زائدة كما سبقتى عليك.

والثانية: أيضاً ثلاثة أصناف؛ الأول: لاستغراق الأفراد حقيقة [٣/أ] وهي التي يراد بها كل فرد يتناوله اللفظ في نفس الأمر، فيصبح إقامة لفظ "كل" حقيقة مقامها وعامتها صحة الاستثناء من مصحوبها، نحو **﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾**²⁷ وصحة لغة بالجمع نحو **﴿أَوِ الطَّفْلُ الَّذِينَ لَمْ يَظْهِرُوا﴾**²⁸ وقولهم: أهلك الناس الدرهم البيض والدينار الحمر، كما هو مذهب الأخفش خلافاً للجمهور، وإضافة "أفعل" إليه، نحو: "خير الخلق وأفضل القوم" أو لاستغراق الأفراد عرفاً وهو ما يعدّ في العرف شولاً مع خروج بعض الأفراد، ويصبح إقامة لفظ "كل" مقامه مجازاً بإعطاء الأكثر حكم الكل كقولهم: جمع الأمير الصاغة، أي صاغة بلده أو مملكته لأنّه المفهوم عرفاً لا صاغة الدنيا. فإن قلت: الصاغة جمع صائغ، واللام على اسم الفاعل اسمية، والكلام إنما هو في الحرافية، يجاب بأنّ التي دخلت على اسم الفاعل الذي ليس بمعنى الحدوث كالمؤمن والكافر والصائغ والحامك حرفيّة كالداخلة على الصفة المشبهة على الأصح على ما مستنقف عليه إن شاء الله تعالى.

والثاني: لاستغراق خصائص الأفراد مبالغة مدحاً أو ذماً، وهي التي يقوم مقامها "كل" مجازاً، نحو: زيد الرجل علماً ولو قيل: كل رجل علماً يصح مجازاً على معنى أنه اجتمع فيه ما افترق في غيره من الرجال من جهة الكمال والاعتزاد بعلم غيره للقصور عن رتبة الكمال على محاذة "كل" صيد في جوف الفراء" كما ورد في الخبر.²⁹

والثالث: لتعريف الماهية، وهي التي لا يقوم مقامها "كل" لا حقيقة ولا مجازاً، والمراد بها الفرد الغير معين منها باعتبار التحقق والقرينة نحو: ادخل السوق واشتري اللحم، إذ المراد به مطلق السوق الذي يباع فيه اللحم، لكن لما لا يمكن الدخول إلا في واحد فلا بد من تتحققه في واحد من الأفراد - أعني: فرداً منتشرًا كالمنكر - فهو وإن كان معرفة لفظاً - ولذا يعامل به معاملة المعارف من جعله مبتدأً وذا حال [٣/ب] وصفة

كمعرفةسائر المعرف - لكنه نكرة معن، ولذا قد يعامل به معاملة النكرات، ومنه قول رجل من بنى سلو:

وَلَقَدْ أَمْرُ عَلَى النَّاسِ يَسِّيْنِي
فَمَضَيْتُ ثُمَّ وَقْلَتْ لَا يَعْنِي³⁰

لما أن جعله "يسيني" نكرة وقعت صفة اللئيم المعرف باللام الجنسية أراد بها لئيما من اللثام، وليس المراد الماهية من حيث هي بقرينة المدور، ولا الفرد المعين إذ المقصود إظهار مملكة الحلم بل الجنس من حيث وجوده في فرد من أفراده - أعني الفرد المنتشر - وهذا هو الباعث على جعل "يسيني" وصفا لا حالا، أي: ليس كونه ساباً خاصاً بحال مروري، بل هذا عادته ودأبه، فيكون هذا أبلغ في حلمه وكرمه كذا في شرح المختار للعلامة التفتازاني³¹ والسيد الشيريف³²، وإن كان ظاهر الحال أنها حال، ولذا أنكر أبو حيان كون الجملة وصف المعرفة مع أن لها نظائر كثيرة، منها: قوله تعالى: ﴿كَمَثَلُ الْحَمَارِ يَحْمُلُ أَسْفَارًا﴾³³، ﴿إِنَّ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوُلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَيِّلًا﴾³⁴. قال صاحب الكشاف: "لا يستطيعون" صفة الرجال والنساء والولدان، وإنما جاز ذلك - والجمل تكون نكرات - لأن الموصوف وإن كان فيه حرف التعريف فليس بشيء بعينه.³⁵

وقال أبو الحجاج³⁶ : "أَلْ لَا تكون إلا عهديا، ومعنى "الديار خير من الدرهم" الذي عهدت بقلبي على شكل كذا خير من الذي عهده على شكل كذا. فاللام للعهد أبدا لا تفارقه. وقال ابن عصفور: لا يبعد عندي أن يسمى الألف واللام اللتان لتعريف الجنس عهديتين لأن الأجناس عند العقلاه معدومة مذ فهموها، والعهد تقدم المعرفة. وقال ابن بايشاذ³⁷ : العهد بالأعيان، والجنسية بالأذهان، كذا في الموضع.³⁸

وقال العلامة في شرح المفتاح والتلويح: إن وضع اللام للتعریف والعهد لا غير بالإجماع، ومعنى الإشارة والتعيين والتمييز، والإشارة إما إلى نفس الماهية من غير أن يكون في زمن الوجود كما في قوله: الإنسان حيوان، والرجل خير من المرأة، وقد يسمى لام الطبيعة [٤/١] أو باعتبار الوجود وهي إما أن يكون مع قرينة البعضية - كما في: أكلت الخنزير وشربت الماء، وقد يختص باسم المعهود الذهني - وإنما بدونها فيحمل على العموم حذر الترجيح بلا مرجع، ويسمى لام الاستغراق، بل ربما يكون مع قرينة العموم كالاستثناء، وإنما إلى حصة معينة من الحقيقة فردا أو فرددين أو أكثر - وهو العهد سواء كان العهد مذكورا أو كناية، أو لم يكن مذكورا بل كان حاضرا كما في صفة المنادي واسم الإشارة، أو لم يكن حاضرا بل كان معلوما للمخاطب نحو: ركب السلطان وأغلق الباب - فالعهد بهذا المعنى، والاستغراق من أفراد الحقيقة. والسكاككي³⁹ جعل الاستغراق مقابلا للجنس والعهد جريا على ظاهر كلام بعض أئمة النحو والأصول، انتهى ملخصا.

الفصل الثالث في "اللام" الإسمية: وهي بمعنى "الذي" وفروعه الداخلة على اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لا الثبوت، ولا الدائلة على الصفة المشبهة واسم التفضيل لعدم تأوهما بالفعل، ولا بد منه ليكون

صلة ولا على المصدر لأنّه لا يقدر مع الفعل إلا بـ "أن" وهو معها مفرد، والصلة لا تكون إلا جملة، فالفاعل والمفعول المذكوران بمعنى الفعل صلتها، إذ أصل "الضارب" و "المضروب" مثلاً: الضربُ والضرَبُ، فكراهم دخول اللام الإسمية المشاهدة للحرافية لفظاً ومعنى على صورة الفعل إما لفظاً ظاهر، وإما معنى فاصبرورة اللام مع ما دخلت عليه - أعني الموصول مع الصلة - معرفة كالحرافية، فصيروا الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل، والفعل المبني للمفعول في صورة اسم المفعول لتقارب المعنى، فالصلة فعلٌ في الحقيقة وإن كانت على صورة اسم، ولذا عملت بمعنى الماضي نحو: جاء الأميرُ الضاربُ زيداً والقَيْرُ المعطي ديناراً، ولو كانت اسم الفاعل والمفعول حقيقة لم يعمل كالمجرد من اللام لفقدان الشرط كما تقرر في موضعه، ولذا لم يحكم بأن نفس الصفة - لتضمنها مع الفعل - صلة، واعتمدت على الموصول، ولكونها اسماً في صورة الحرف [ء/ب] نقل إعرابها إلى صلتها عارية كما في "إلا" بمعنى "غير"، والدليل على اسمايتها رجوعُ الضمير إليها في نحو قولهم: قد أفلح المتقى ربه والممرور به. وهو لا يرجع إلا إلى الاسم، وأن مدخولها يعمل معها، ولو كان حرفًا لم يعمل بعد المشاهدة عن الفعل بدخول ما هو من خواص الاسم، هذا هو مذهب الجمهور.

وقال المازني⁴⁰ في أحد قوله - ومن وافقه - : إنها أي الداخلة على اسم الفاعل والمفعول المذكورين موصولةٌ حرفيًّا. ومال الأخفش إلى أنها حرف تعريف، وهو القول الثاني للمازني، وحجتهم أن العامل يتخطاها - نحو: جاء الضارب - كما يتخطاها مع الجامد نحو جاء الرجل، وهي مع الجامد معرفة فكذا مع المشتق، ويمكن الجواب بأنه قياس مع الفارق إذ هي مع المشتق داخلة على الفعل تقديراً لتقارب المعنى بخلاف الجامد، ويرد المذهبين عود الضمير إليها وكون الوصف معها عملاً، ولو كانت حرفًا لم يكن مرجع الضمير ولم يعمل مدخولها كما مر. وأجاب المازني عن الأول بأن الضمير يرجع إلى موصوف مخدوف، فمعنى "الضاربُ علامه زيد الرجل الضارب" ، ويراجع بأنه يلزم حينئذ إعمال اسم الفاعل والمفعول من غير اعتماد على الأمور الخمسة المشهورة، وهو بخلاف مذهب المازني وإن جوزه الأخفش والковيين، ويلزم أيضاً رجوع الضمير إلى موصوف مقدر ليس مما حاز حذفه أو تقديريه أو بحذف مواضع ليس هذا منها كما قاله الأزهري. فإن قلت: إن "ظالماً" في قوله تعالى «فِينَهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ»⁴¹ عملٌ في الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر، والضمير أيضاً إنما يرجع إليه فكذا ههنا، يجب أن الموصوف المقدر بعد نحو "منهم" و "فيهم" كالظاهر لقوة الدلالة عليه مع أن الجار يكفيه رائحة الفعل، بخلاف غيره من الموضع. وأجاب الأخفش عن الثاني بالتزام أن اسم الفاعل لا يعمل مع "الـ" قاله الأزهري، ولعله يقوى فيما يروى أنه معمول بالفعل المقدر كما يستفاد من الدمامي.

ويرد مذهب المازني خصوصاً أن اللام المذكورة [أ/أ] لا تؤول بالمصدر كما هو شأن كل موصول حرفي، ولا يخفى عدم صحته في نحو: جاء الضارب، وقد يؤوّل فيقال: أن المعنى في المثال المذكور:

جاء ذو ضرب، كذا في الدماميين. ويرد مذهب الأخفش خصوصا حذف النون معها في نحو: الحافظوا عورة. ولو كان حرف التعريف، لم يحذف كما لا يحذف مع المجرد عنها، كذا في الرضي.

وقد تدخل هذه اللام على الظرف والجملة الإسمية والمضارع وهو مخصوص بالشعر، فالأول كقول الشاعر:

مَنْ لَا يَرَأُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ
فَهُوَ حَرِّ بِعِشْتَهِ ذَاتِ سَعَةٍ⁴³

والتقدير: الذي معه، والثاني كقول الشاعر:

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ
لَمْ دَانْتِ رَقَابُ بْنِ مَعْدُونَ⁴⁴

أي: الذي رسول الله منهم. والثالث نحو قوله:

وَقَدْ يُخْرِجُ الْبَرِيُوعَ مِنْ نَاقِفَائِهِ
وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشِّيخَةِ الْيُتَقَصِّعِ⁴⁵

أي: الذي يتقصّع فيه، أعني يدخل، فاللتي فعلت على المضارع عدم كونها حرف التعريف ظاهر، وأما الدالخالة على الجملة الإسمية فلأن حرف التعريف لا يدخل إلا على اسم مفرد، وأما الدالخالة على الظرف فلأن المراد به الظرف التام الذي يعني الجملة، وقد عرفت أن دخولها على الجملة يمنع كونها حرف التعريف، فكذا الظرف، كذا في الشمي.

وقال الأخفش وابن مالك: إنما تدخل على المضارع في السعة أيضا، وقال الرمحشري⁴⁶: الإسمية منقوصة من "الذي"، وذلك لأن الموصول مع صلته التي هي جملة في الحقيقة بتقدير اسم مفرد، فكرهوا أن يكون أحد جزئي جملة ما هو كالكلمة الواحدة، فاقتصروا منه تارة على "الذِّي" بحذف الياء فقط، وتارة بحذفها مع كسرة الذال، وتارة على الألف واللام تنفيقا. والأولى أن اللام الموصولة غير "الذِّي" وأخواته لأن لام "الذِّي" زائدة، بخلاف اللام الموصولة، قاله الرضي.

الفصل الرابع في اللام الزائدة: وهي نوعان: لازمة؛ لا تنفك عن مدخولها؛ وعارضة؛ وهي التي تزداد مرة ولا تزداد أخرى.

فالأولى على أصناف: [ب/ب] منها: عوض، كما في لفظ "الله" أصله إله بمعنى المعبد، وغلب إطلاقه على ذاته تعالى، فحذفت الممزة وعوض عنها اللام ف الشخص به تبارك وتعالى، فالتعريف فيه من غلبة العلمية، واللام للعرض دون التعريف.

ومنها: التي في الأسماء الموصولة على القول - بأن تعريفها في الصلة مثل "الذِّي" وفروعها - في المنهل الصافي الذي عليه كثيرون أن الموصول هو "الذِّي"، واللام مزيدة لتحسين اللفظ حتى لا يكون الموصوف كمعرفة توصف بالنكرة، وجعلت لازمة لأنها لو أدخلت تارة ونزعـت تارة لأوهم أنها للتعريف.

ومنها: الدالخالة على الأعلام المقلولة كالنضر فإنه في الأصل بمعنى الذهب، ثم نقل إلى النضر بن كنانة، وكاللات علم صنم لثيقـ بالطائف، وفي الأصل كان يطلق على رجل بلـت السويقـ بالطائف، وكانوا يعكفون

على قبره فجعلوه وثنا، وكانت تأوه مشددة فخففت، وهو مؤنث في كلامهم. وكالعزّي علم صنم بغضبان، وهي في الأصل شجرة، وأصلها تأنيث الأعزّ، بعث إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن وليد، فقطعها، فخرجت شيطانة ناشرة شعرها داعيةً وللها، واضعةً يدها على رأسها، وجعل يضر بها بالسيف حتى قتلها، وهو يقول: يا عُزّى كفرانك لا سبحانك، إين رأيت الله قد أهانك، فرجع وأخبر الرسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال الرسول الله صلى الله عليه وسلم: تلك العُزّى، ولن تُعبد أبداً.⁴⁷

ومنها: الداخلة على الأسماء المرتجلة، وهي التي لم تستعمل قبل العلمية في معنى آخر، مثل: السموأل - كسفرجل - اسم شاعر يهودي، وهو ابن عاذيا⁴⁸، كذا في الشمسي، وفي القاموس: طير يكفي بأبراء، ومثل: اليَسَعَ - كيقع - علم نبي، وهو أعمامي مغرب، لفظه لفظ المضارع وليس مضارع، قاله الفارسي، كذا في التصريح للازهري⁴⁹، وقيل: مضارع وسع، سمى به ولا ضمير فيه، فأعرب ثم نكر، وعرف بـ(الـ)، كذا في الشمسي.

ومنها: الداخلة على الأسماء الغالب الإطلاق على فرد واحد من أفراد المدخول كالبيت، فإنه في الأصل شامل لكل بيت، ثم غلب على الكعبة، وكالمدينة الطيبة، [أ/٦] مدينة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، كالأعشى في الأصل لكل من لا يبصر في الليل، ثم غلب على أعشى همدان⁵⁰ ونحوه. وهذه اللام وإن كانت لازمة لكن تحذف وجوهاً في النداء والإضافة نحو: يا أعشى ويا أعشى تغلب، والحذف في غيرها شاذ نحو: هذا عيوق طالعاً، وكالعقبة فإنها في الأصل اسم لكل طريق صاعد في الجبل، ثم اختص بعقبة المني التي تصاف إليها الجمرة، فيقال: حمرة العقبة، قاله الشاطبي.⁵¹ وكالنجم فإنه في الأصل يتناول كل نجم، ثم صار علماً للثريا، أصلها: ثريويٌّ - تصغير ثروي من الثروة أي الكثرة إذ كواكبها سبعة، قاله الفخر الرازي⁵²، ويلحقها نحو: المشتري إذ لا ندرى ما معنى الاشتراء فيه، فليتحقق بما عرف فيه الاشتراق. قال سيبويه: وما لم يعرف من هذا الجنس أصله فملحق بما عرف كذا في المنهل الصافي.

ومنها: الداخلة على فلان وفلانة - إذا كني عن أعلام البهائم - فيقال: الفلان والفلانة وابن الفلان وأم الفلان، بخلاف الكناية عن أعلام الأناسي فلا تدخل عليها للفرق. قال الرضي: كناية أعلام البهائم أولى باللام من كناية أعلام الإنسان، لأن أنساً إنسان بجنسه أكثر، فهو عنده أشهر من أعلام البهائم، فكان فيها نوع تنكير. وقال ابن الحاجب: أصل العلمية وأكثرها فيمن يعقل، وعلمية غير العاقل دخيلة وقليلة فزيادة "الـ" على ما هو أقل علمًا أولى.

ومنها: الداخلة على المثنى والجمع باعتبار المعنى، لا الصورة فقط، إذا كانا للعلميين نحو: الزيددين والعمررين مطلقاً كما هو رأى جماعة أو إذا قصد بما التعريف، وإلا فيجوز بقاوهما على التنكير، وليس هذا بأبعد من العلم المفرد، وأنت تقول: رأيت زيداً من الزيدود، وهكذا: رأيت زيداً، وهو ذا، وهو مسموع من العرب. قال الشاعر:

رأيتُ سُعُوداً من شعوبٍ كثيرةٍ فلمْ أرَ سعداً مثلَ سعدِ بنِ مالك⁵³
 قاله صاحب المنهل الصافي. أقول: قياس المثنى والجمع على المفرد قياس مع الفارق لا سيما في
 الأحكام الغير القياسية.

ومنها: الزائدة لتحسين الكلام كالداخلة على الموصولات على الأصح، [٦/ب] والداخلة على المصادر عند بيان المعاني نحو: الضرب: زدن، والقتل: كشنن، كالداخلة على أسماء البلدان والقرى ونحوها كالبصرة والكوفة، وليس بقياسي، فلا يقال: الملكة، ومن هننا قال الحريري⁵⁴ : لم تدخل الألف واللام على المشاهير من المعارف، مثل: دجلة وعرفة وذكاء ونحوه.⁵⁵

والثانية: نوعان؛ كثير فصيح، وقليل غير فصيح؛ أما الأول: فالداخلة على أعلام منقولة صالحة لدخولها في السعة والنظم للمح المعنى الأصلي، سواء كانت من المستفات كالحارث والقاسم والحسن والحسين والعباس والضحاك، أو من المصادر كالفضل والعلاء، أو من اسم عين نحو: النعمان فإنه في الأصل اسم للدم، ومنه سميت شقائق النعمان لشبه لونها في حمرته بالدم، فكان هذه اللام إشارة إلى وجه التسمية وإلى أنها منقولة، لا مرحلة، فدخلوها وعدهم سواء، قاله ابن مالك. قيل: إنما إذا كانت للمح ومفيدة لفائدة لا تكون زائدة، وأيضاً الزيادة مخصوصة بإبرادة اللمح، والحذف مخصوص بعدهما، فليس الأمران على السوية، بل كل منهما واجب على كل منهما.

أقول: المراد من الزيادة إنما لا تفيد التعريف لحصوله بالعلمية، ولا يلزم لشيء زائدة أن لا يفيد فائدة ما. أما ترى؟ إنكم قالوا: الكاف في **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ﴾**⁵⁶ زائدة للتأكيد وتسوية الأمرين أيضاً بالنظر إلى التعريف. فكلام ابن مالك لا غبار عليه، والباب كله سعاعي، فلا يجوز في نحو: محمد وأحمد وعلي وصالح ومعروف - أعلاماً - زيادة اللام لأنه لم يسمع، ولللغة لا يثبت بالقياس - قاله ابن هشام وغيره - فما قيل: إن إدخال اللام في ما سوى لفظ محمد وعلى قياسٍ مبنيٍّ على الغفلة من هذه التصريحات، وقولنا "صالحة لدخولها" احتراز عن مثل: يزيد ويشرك ونرجس وتغلب؛ إذ أصلها المضارع وهو لا يصلح لدخول "ال" - كما لا ينفي - قاله ابن هشام وغيره.

وغير الفصيح صنفان: مخصوص بالشعر - كالداخلة على عمرو - نحو:

باعد أم العمو من أسييرها حراس أبواب على قصورها⁵⁷ وكالداخلة على "يزيد" نحو:

رأيتُ الوليدَ بنَ الْيَزِيدَ مبارِكاً⁵⁸ [!] وكالداخلة في "بنات أوبر" نحو:

ولقد جننيتك أكموا وعساقلا⁵⁹

فإن بنات أوبير علم نوع كمأة يقال لها في الفارسية: سماروغ.

و كالداخلة على التميز، نحو:

⁶⁰ رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صدّدت وطبّت النفس يا قيس عن عمره

والصنف الثاني: ما وجد في السعة والنشر بطريق الشذوذ، فمنها على الحال كقولهم: ادخلوا الأول فالاول، فالسابق حال، واللاحق معطوف، والـ"الـ" زائدة لأن الحال واجبة التنکير، والأصل: ادخلوا أول فأول، والمعنى: ادخلوا مرتين، وكذا: جاؤوا الحمام الغفير، أي جاؤوا حال كونهم جماعة كثيرة ساترة وجه الأرض لكثركم، ومنه قوله تعالى ﴿يُخْرِجَنَ الْأَعْزُّ مِنْهَا الْأَدَلُ﴾⁶¹ عند من قرأ بالمعروف من الخروج أي: يخرج حال كونه أعز مثل خروج الأول.

و منها: على الجملة الاسمية على ما حكى الفراء⁶²: أن رجلاً أقبل، فقال له آخر: ها هو ذا، قال

⁶³ السامع: نعم لها هو ذا، كذا في الرضي.

الفصل الخامس: في الفوائد العجيبة المتعلقة بها

فائدة: قال ابن عصفور: أجازوا في نحو: مررت بهذا الرجل كون الرجل نعتاً وكونه بياناً مع اشتراطهم في البيان أن يكون أعرف من المبين، وفي النعت أن لا يكون أعرف من المعنوت، فكيف يكون الشيء أعرف وغير أعرف. وأحاب بأنه إذا قدر بياناً قدرت "الـ" فيه لتعريف الحضور فتفيد الجنس بذلك والحضور بدخول "الـ"، والإشارة إنما تدل على الحضور دون الجنس، وإذا قدر نعتاً، لقدرت "الـ" فيه للعهد، فالمعنى: مررت بهذا وهو الرجل المعهود ببيننا، فلا دلالة فيه على الحضور، والإشارة تدل عليه فتكون الإشارة المعنوت أعرف، نقله ابن هشام⁶⁴، وفيه نظر لأن مراده من "الـ" لا يكون النعت أعرف من المعنوت أن يكون التعريف الطاري على مدلول النعت أدنى مرتبة من مرتبة التعريف الطاري على مدلول المعنوت، أو في مرتبة [٧/ب] مساوية لمرتبتها، ولا شك أن تعريف الإشارة أعلى مرتبة من مرتبة تعريف اللام عند الجميع، سواء كان التعريف تعريف حضور أو عهد. والجواب عن أصل الإشكال: عدم تسليم كون البيان أعرف من المبين لما قد جعل سيبويه "ذا الجمعة" في قوله: يا هذا ذا الجمعة بياناً مع أن اسم الإشارة أعرف من المضاف إلى المعرف باللام، وإليه يشير كلام صاحب المغني في الباب الخامس حيث قال: إن ابن مالك قال في نحو مررت بهذا الرجل أن أكثر المتأخرین تقدّم بعضهم بعضاً في أن الرجل نعت، والحاصل لهم عليه توهّمهم أن عطف البيان لا يكون إلا أخص من متبعه، وليس كذلك فإنه في الجوامد بمثابة النعت في المشتقّات، ولا يمنع كون المعنوت أخص من النعت، انتهى.⁶⁵

ومن هنا قال العلامة التفتازاني: لا يلزم في عطف البيان كون الثاني أوضح لجواز أن يحصل الإيضاح من جموعهما.

فائدة: كتب الرشيد⁶⁶ ليلة إلى القاضي أبي يوسف⁶⁷ يسأله عن قول القائل:

فإن ترقفي يا هند فالحرق أشأم
وإن تخربني يا هند فالحرق أشأم
فأنت طلاق والطلاق عزيمة
ثلاث ومن يخرق أعن وأظلم⁶⁸

فقال: ماذا يلزمك إذا رفع الثلاث، وإذا نصبتها، فقال أبو يوسف: فقلت هذه مسألة نحوية فقهية، ولا آمن الخطأ إن قلت فيها برأيي، فأتيت الكسائي - وهو في فراشه - فسألته، فقال: إن رفع ثلاثاً، طلقت واحدة لأنه قال: أنت طلاق ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاث، وإن نصبتها طلقت ثلاثاً لأن معناه أنت طلاق ثلاثة، وما بينهما جملة معترضة، فكتب بذلك إلى الرشيد، فأرسل إلى جوازه، فوجّهت بها إلى الكسائي،⁶⁹ هكذا نقله ابن هشام وغيره،⁷⁰ وأما الذي ذكر في مبسوط الفقه فهو على خلافه، وهو أنه ذكر ابن سماعة أن الكسائي كتب إلى محمد بن الحسن⁷¹ فتوى، فدفعها إلى، فقرأها عليه: ما قول القاضي الإمام في من قال لإمرأته - وذكر البيتين -؟ فكتب محمد جوابه: إن رفع ثلاثاً يقع واحدة [أ/أ] وإن نصب يقع ثلاثاً لأنه إذا رفع ثلاثاً فقد تم الكلام بقوله أنت طلاق، ثم ابتدأ، والطلاق عزيمة ثلث، وإذا نصب ثلث، فكأنه قال: فأنت طلاق ثلاثة، ثم ابتدأ، والطلاق عزيمة، كذا في الشمي.

وقال ابن هشام: إن الصواب أن كلاً من الرفع والنصب محتمل لوقعه الثلاث ولو قوع الواحدة، أما الرفع فلأن "ال" في الطلاق إما لجاز الجنس - كما تقول: زيد الرجل أي هو المعتمد به - وإما للعهد الذكري، مثل ما في «فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ»⁷² أي وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاثة، فعلى العهدية تقع الثلاث، وعلى الجنسية تقع واحدة، كما قال الكسائي. وأما النصب فلأنه محتمل لأن يكون على المفعول المطلق، وحيثئذ يتضمن وقوع الثالث إذ المعنى: فأنت طلاق تطليقاً ثلاثة، ثم اعترض بينهما بقوله: والطلاق عزيمة. ولأن يكون حالاً من الضمير المستتر في عزيمة، وحيثئذ لا يلزم وقوع الثلاث لأن المعنى "والطلاق العزيمة" إذا كان ثلاثة فإنما يقع ما نواه، انتهي ملخصاً. وفيه: إن غاية ما قيل فيه احتمال وقوع الواحدة والثلاث بكل من التقديرتين، وأخذ قد تقرر في الشرع أن اللفظ إذا احتمل وقوع الثلاث والواحدة، فإنما تقع واحدة ترجحها بجانب عدم المفارقة، فإن الطلاق أبغض المباحات، والجواب أن هذا إذا لم يعلم مراد القائل، أم إذا علم المراد فعلى ما نوى، وهذا هو مراد ابن هشام حيث قال: فإنما يقع ما نوى إلى آخره. هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ، وأما الذي أراده هذا الشاعر المعين فهو الثلاث لقوله بعده:

فَبِينِيْ بِهَاْ أَنْ كُنْتِ غَيْرَ رِفَقَةٍ
وَمَا لِأَمْرِيْ بَعْدَ الْثَّلَاثَةِ مُقَدَّمٌ⁷³

فائدة: اختلفوا في نيابة "ال" عن الضمير المضاف إليه، فمنه أكثر البصريين، وجوزه الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرین، فخرجوا عليه قوله تعالى «إِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى»⁷⁵ ومررت برجل حسن الوجه، وضرب زيد الظهر والبطن والوجه، إذا رفع الوجه والظهر والبطن والوجه، والمانعون يقدرون "هي المأوى له" والظهر والبطن والوجه منه. وقيد ابن مالك الجواز بغير الصلة.

وقال الزمخشري في **«وَعَمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ»**⁷⁶ [٨/ب] أن الأصل أسماء المسمايات.⁷⁷

وقال أبو شامة في قوله: "بدأت ببسم الله في النظم أولاً" أن الأصل: "في نظمي"، فجُرِّبَ نيايتها عن الظاهر وعن ضمير الحاضر، المعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب كذا في المعني. ولا يخفي أن الزمخشري نفي ذلك في قوله تعالى **«إِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمُأْوَى»**⁷⁸، فوجب أن يحمل كلامه على أن الأصل أسماء المسمايات، وأن الأسماء أريد بها أسماء معروفة معهودة، فأتى بالتعريف اللامي قائماً مقام التعريف الإضافي، وليس اللام عوضاً عن المضاف إليه ت وفيقاً بين كلاميه، قاله العلامة التفتازاني، كذا في الدمامي.

فائدة: قد ينقل العلم المعرف باللام بالغلبة فتحذف منه اللام فيضاف نحو:

أَلَا أَبْلُغُ بَنِي خَلْفِ رَسُولًا أَحَقًا أَنْ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي⁷⁹

فائدة: من الغريب أن "ال" تأتي للاستفهام، وذلك في حكاية قطرب نحو: ال فعلت بمعنى هل فعلت، وهو من إبدال الحرف ثقلاً.

فائدة: الفرق بين النكرة وذو اللام الخنسية المستعمل في فرد من أفراد مصوّبها - نحو: ادخل سوقاً، وأدخل السوق - أن النكرة موضوعة لبعض غير معين من الحقيقة، والمعرف موضوع للحقيقة المتشدة في الذهن، والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول، فكأنه عام مخصوص بالقرينة، فال مجرد ذو اللام بالقرينة سواء، لكنهما بالنظر إلى أنفسهما مختلفان كالفارق بين اسم الجنس وعلمه المستعمل في فرد مثل: أسد وأسامي، فأسد موضوع لواحد من آحاد جنسه، وإطلاقه عليه باعتبار الوضع، وأسامي موضوع للحقيقة المتشدة في الذهن، وإطلاقه على فرد باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه، لا باعتبار أصل الوضع.

قال العلامة في شرح التالخيص أن اسم الجنس المعرف باللام إما أن يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر إلى ما صدق الحقيقة عليه من الأفراد - وهو تعريف الجنس ونحوه علم الجنس كأسامة - وإما على حصة معينة منها واحد أو اثنين أو جماعة - وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص - وإما على حصة غير معينة - وهو العهد الذهني - ومثله النكرة كرجل [٩/أ] وإنما على كل الأفراد وهو الاستغراف. ومثله "كل" مضافة إلى نكرة، ولا خفاء في تمييز بعضها عن بعض إلا في تعريف الحقيقة؛ فإنه إن قصد به الإشارة إلى الماهية من حيث هي هي لم يتميز من الأسماء للأجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو: رجعي وذكرى والرجعي والذكرى؛ وإن قصد به الإشارة إليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف العهد. هذا حاصل الإشكال الذي أورده صاحب المفتاح في هذا المقام. وجوابه: إننا لا نسلم عدم تمييزه عن تعريف العهد على هذا التقرير، لأن النظر في المعهود إلى فرد معين أو اثنين أو جماعة بخلاف الحقيقة، فإن النظر فيها إلى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن، وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة، وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار عدمه؛ انتهى.

وقال العلامة الشريف: المصادر التي ليس فيها شائبة الواحدة كرجعي وذكري وبشري، يتحد مؤدي معرفها ومنكرها، فكما يجوز أن يعامل المعَرَّفُ - إذا أريد به المفرد المنتشر - معاملة المنكَر كما هو المشهور ينبغي أن يجوز ذلك في هذه المصادر.

فائدة: قال علماء الأصول: الراجح من لامات التعريف لام العهد الخارجي لإفادتها فائدةً جديدةً، ثم لام الاستغراق لكثرة الاستعمال، ثم لام الجنس، وقيل بالعكس. والتفصيل في مبسوطات الأصول.
 فائدة: إذا دخلت اللام على الجمع بطل معنِّي الجماعة، فإن لم يكن هناك جماعة معهودة أفادت الاستغراق إن أمكن، وإلا أفادت تعريف الجنس سواء تحقق في واحد أو أكثر أو يقع النظر عن الأشخاص نحو: الرجال خير من النساء، إذ لو لم يحمل وبقي الجمع فيه على الجمعية لغى حرفُ التعريف، وإن حمل على الجنس المقيد بالوحدة لغى الصيغة، فيبيغي أن يحمل على الجنس ليكون اللام مفيدة، ومدخولها أقرب إلى الجمع لصدقه على الواحد والجماعة على السوية. والحمد لله تعالى البرية وعلى رسوله وآله الصلوات والتحية.

الهوامش والمصادر

¹ انظر لترجمته المفصلة ولمسنفاته: خان، نواب صديق حسن. أبجد العلوم. ط1: 2002م، دار ابن حزم، بيروت، 7/257-256؛ الحسيني، عبد الحفيظ، نزهة المؤطر. ط1: 1999م، دار ابن حزم، 982/7

² هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن قيم الفراهيدي: من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، وهو أستاذ سيبويه النحوي. ولد ومات في البصرة، ومن اعماله الخالدة: كتاب العين في اللغة ومعاني الحروف وجملة آلات العرب وتفسير حروف اللغة وكتاب العروض والنقط والشكل والنغم. [الزركلي، خير الدين. الأعلام. ط15: 2002م، دار العلم للملايين، 314/2، ابن حلكان، شمس الدين أحمد بن محمد. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. ط: دار صادر، بيروت، 2/244]

³ هو محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن، المعروف بابن كيسان: عالم بالعربية، نحو ولغة، من أهل بغداد. أخذ عن المبرد وثعلب. من كتبه: المذهب في النحو، وغلط أدب الكاتب وغيره الحديث ومعاني القرآن والمختار في علل النحو والمصايح القرآن العظيم لأبي الحسن محمد بن أحمد بن كيسان. [الأعلام، 308/5]

⁴ المرادي، ابن أم القاسم. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك. ط1: 2008م، دار الفكر العربي، بيروت، 3/1674؛ ابن جني. المنصف. ط1: 1954م، دار إحياء التراث القديم، 2/66

⁵ هو عمرو بن عثمان بن قبیر، أبو بشر، الملقب سيبويه: إمام النحوة وأول من بسط علم النحو. ولد في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة فلزم الخليل بن أحمد ففاته. وصنف كتابه المسمي بـ الكتاب في النحو، وسيبوه بالفارسية رائحة التفاح. وكان أنيقاً جميلاً، توفي شاباً. [الأعلام، 5/81؛ وفيات الأعيان، 3/463]

⁶ الطائي، ابن مالك. شرح تسهيل الفوائد وتمكين المقاصد. ط: دار الكتب العلمية، بيروت، 1/253

⁷ هو: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان، الإمام أثير الدين الأندلسي الغرناطي، التُّنْفِري، نسبة إلى تُنْفِرَة قبيلة من البربر، نحوي عصره ولغويه ومفسر ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه. ولد بمطحشارس، مدينة من حاضرة غرناطة. من تصانيفه: البحر الحيط في التفسير، ومختصره النهر؛ التذليل والتكميل في شرح التسهيل؛ ارتشاف الضرب، وُعِدَّ هذه الكتب من أجمع الكتب وأحصاها في موضوعاتها. [نقلًا عن الموسوعة العربية العالمية: <http://www.mawsoah.net>]

⁸ هو: ابن عُصْفُورٍ علي بن مؤمن بن محمد، الْحَضْرَمِيُّ الإِشْبِيلِيُّ، أبو الحسن المعروف بابن عصفور: حامل لواء العربية بالأندلس في عصره. من كتبه المقرب في النحو والممتنع في التصريف، والمفتاح والهلال والممتنع. ولد بإشبيلية سنة 597هـ، وتوفي بتونس سنة 669هـ. [الأعلام، 27/5]

⁹ الأخفش الأوسط: إمام النحو أبو الحسن سعيد بن مسعدة البليخي ثم البصري مولى بنين مجاشع، أخذ عن الخليل بن أحمد ولزم سيبويه حتى برع. مات الأخفش سنة نيف عشرة ومتين قال ابن النجاشي كان أجلع وهو الذي لا تتطيق شفاته على أسنانه، وله كتب كثيرة. [الذهبي، شمس الدين. سير أعلام النبلاء. ط: 3: 1985م، مؤسسة الرسالة، 10/207]

¹⁰ ابن هشام، عبد الله بن يوسف. شرح قطر الندى وبل الصدى. ط: 11: 1383هـ، القاهرة، التّنْوَعُ الخامس من أنواع المعارف ذو الأداء، 112/1

¹¹ الاسترابادي، رضي الدين. شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ط: 1975م، جامعة قار يونس، ليبيا، 240/3

¹² الطائي، محمد بن عبد الله. ألقية ابن مالك. ط: دار التعاون، ص 29

¹³ المبرد بفتح الراء المشددة عند الأكثرين وبعضهم يكسر هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبير الشمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد: إمام العربية ببغداد في زمانه، وأحد أئمة الأدب والأخبار. مولده بالبصرة ووفاته ببغداد. من: كتبه الكامل والمذكر والمؤنث والمقتضب والتعازى والمراثي وشرح لامية العرب مع شرح الزمخشري وإعراب القرآن وطبقات النحاة البصريين ونسب عدنان وقططان والمقرب. [الأعلام، 144/7]

¹⁴ البيت الجبیر بن غنمة. [الأمدي]. المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء. ط: 1: 1991ء، دار الجليل، بيروت، ص 259؛ ابن منظور. لسان العرب. دار الفكر، بيروت، 192/12

¹⁵ الأننصاري، ابن هشام. مغني الليب عن كتب الأغاريب. ط: 6: 1985ء، دار الفكر، بيروت،

71/1

¹⁶ روى الإمام أحمد في المسند، 5/434 وأخرجه الطبراني في الكبير، 172/19

¹⁷ هو: أحمد بن محمد بن حسن ابن علي الشمسي القُسْطَنْطِينِيُّ الأَصْلُ، الإسكندرية. أبو العباس، تقى الدين: محدث مفسر نحوى. ولد بالإسكندرية، وتعلم ومات في القاهرة. من كتبه: شرح المغني لابن هشام ومزيل الخفا عن ألفاظ الشفا وكمال الدراء في شرح النقاية في فقه الحنفية. [الأعلام، 230/1]

- ¹⁸ خالد الأزهري (838 - 905 هـ = 1434 - 1499 م): خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين، وكان يعرف بالوقاد. نحوبي، من أهل مصر. ولد بجرجا من الصعيد ونشأ وعاش في القاهرة. له: المقدمة الأزهري في علم العربية وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب وشرح الأجرمية والتصريح بمضمون التوضيح في شرح أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك وغيره ذلك. [الأعلام، 297/2]
- ¹⁹ الرّجّاج (241 - 311 هـ = 855 - 923 م): إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الرّجّاج، عالم بالنحو واللغة. ولد ومات في بغداد. من كتبه: معاني القرآن والاشتقاق وخلق الإنسان والأمثال في الأدب واللغة، وفعلت وأفعلت في تصريف الألفاظ والمثلث في اللغة، وإعراب القرآن. [الأعلام، 40/1؛ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، 49/1]
- ²⁰ السيوطي، حلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع في شرح جمع الجومع. ط: المكتبة التوفيقية، مصر، 308/1 ؛ مغني اللبيب، 71/1
- ²¹ القرآن الكريم، سورة المزمل 73 : 16
- ²² القرآن الكريم، سورة آل عمران 3 : 36
- ²³ القرآن الكريم، سورة التوبه 9 : 40
- ²⁴ القرآن الكريم، سورة المائدة 5 : 3
- ²⁵ همع الهوامع في شرح جمع الجومع، 310/1
- ²⁶ مغني اللبيب عن كتب الأغاريب، 73/1
- ²⁷ القرآن الكريم، سورة العصر 4: 103
- ²⁸ القرآن الكريم، سورة النور 24: 31
- ²⁹ انظر للخير: البرهان فوري، علاء الدين علي بن حسام الدين الهندي. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال. ط: 1981م، مؤسسة الرسالة، 121/16 ؛ وانظر للمثال : ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب. ط: 1414هـ، دار صادر، بيروت، 121/1 ؛ الزبيدي، محمد بن محمد الحسيني. تاج العروس من جواهر القاموس. ط: دار الهداية، 346/1
- ³⁰ القائل هو شمر بن عمرو الحنفي. شاعر من شعراء بني حنيفة باليمامية. [الأغاني، 172/9؛ العلايسي، الشيخ مصطفى. جامع الدروس العربية. ط: قديمي كتب خانة، كراتشي، 115/1]
- ³¹ التفتازاني: مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين. من أئمة العربية والبيان والمنطق. ولد بفتازان من بلاد خراسان سنة 712 هـ وأقام بسرخس وتوفي فيها سنة 793 هـ، وكانت في لسانه لكتة. ومن كتبه: تذبيب المنطق، المطول في البلاغة، المختصر اختصر به شرح تلخيص المفتاح، مقاصد الطالبين في الكلام، شرح مقاصد الطالبين، النعم السوابع في شرح الكلم التوابع للزمخشري، إرشاد الحادي نحو، شرح العقائد النسفية، حاشية على

شرح العضد على مختصر ابن الحاجب في الأصول، التلويح إلى كشف غوامض التنقيح، شرح التصريف العزي في الصرف، شرح الشمسية منطق، حاشية الكشاف، شرح الأربعين النووية. [الأعلام، 219/7]

³² هو: علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الحرجاني، فيلسوف. من كبار العلماء بالعربية. ولد في تاكو قرب استراباد سنة 470هـ ودرس في شيراز. وتوفي فيها سنة 816هـ. له نحو خمسين مصنفاً، منها: التعريفات، شرح مواقف الإيجي، شرح كتاب الجغمuni في الهيئة، مقاليد العلوم، تحقيق الكليات، شرح السراجية في الفرائض، الكبير والصغرى في المنطق، الحواشي على المطول للتفتازاني وغيره ذلك. [الأعلام، 7/5]

³³ القرآن الكريم، سورة الجمعة 62: 5

³⁴ القرآن الكريم، سورة النساء 4: 75

³⁵ الرمخشري، محمود بن عمر جار الله. الكشاف عن حقائق غوامض التزيل وعيون الأقوال في وجوه التأويل. ط: دار الكتاب العربي، بيروت، 556/1

³⁶ أبو الحجاج يوسف بن محمد بن إبراهيم الأنباري البصري، أحد فضلاء الأندلس وحافظها المتقدن؛ كان أديباً بارعاً فاضلاً، مطلعًا على أقسام كلام العرب من النظم والنشر، وراوياً لوقائعها وحروها وأيامها. [وفيات الاعيان، 238/7]

³⁷ هو: ابن باشاذ أبو الحسن طاهر بن أحمد المصري إمام النحاة، أبو الحسن طاهر بن أحمد بن باشاذ المصري، الجوهرى، صاحب التصانيف. توفي سنة تسع وستين وأربعين مائة. [سير أعلام النبلاء، 440/18]

³⁸ انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 310/1

³⁹ هو: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكى الخوارزمي الحنفى: عالم بالعربية والأدب. المولود سنة 555هـ وتوفي سنة 626هـ. من كتبه مفتاح العلوم ورسالة في علم المناظرة. [الأعلام، 222/8]

⁴⁰ هو: أبو عثمان المازني النحوي. [العصقلاني، ابن حجر. لسان الميزان. ط1: 2002م، دار البشرى الإسلامية، 353/2]

⁴¹ القرآن الكريم، سورة الفاطر 35 : 32

⁴² هو: محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بابن الدمامي: عالم بالشريعة وفنون الأدب. ولد في الإسكندرية سنة 763هـ وتوفي في الهند سنة 827هـ. من كتبه: تحفة الغريب شرح معنى الليبي، نزول الغيث عندي، الفتح الربانى في الحديث، شرح تسهيل الفوائد. [الأعلام، 57/6]

⁴³ ابن هشام. معنى الليبي. ط6: 1985م، دار الفكر، دمشق، 49/1

⁴⁴ نفس المرجع والصفحة ؛ الهاشمي، مصطفى. جواهر الأدب. ط: مؤسسة المعارف، بيروت، ص 319

⁴⁵ المصري، ابن عقيل. شرح ابن عقيل. ط20: 1980م، دار التراث، القاهرة، 158/1

- ⁴⁶ هو: محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الرمخنثري، جار الله، أبو القاسم: من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب. ولد في زخنث من قرى خوارزم سنة 467 وتوفي فيها سنة 538 هـ وسافر إلى مكة فجاور بها زماناً فلقي بحاجة الله. وتنقل في البلدان، ثم عاد إلى الحجرجانية من قرى خوارزم فتوفي فيها. أشهر كتبه: الكشاف في تفسير القرآن، أساس البلاغة، المفصل. وكان معتزلياً المذهب، مجاهراً شديداً الإنكار على المتصوفة، أكثر من التشريع عليهم في الكشاف وغيره. [الأعلام، 178/7]
- ⁴⁷ تفسير مفاتيح الغيب، 247/28، الآلوسي، شهاب الدين أبو الفضل. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثان. ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت، 55/27
- ⁴⁸ السموأل بن غريض بن عادياء الأردي: شاعر جاهلي حكيم. من سكان حمير في شمال المدينة. [الأعلام، 140/3]
- ⁴⁹ الجرجاوي، خالد بن عبد الله الأزهري والمصري، زين الدين. شرح التصریح على التوضیح. ط: 1: 2000م، دار الكتب العلمية، بيروت، 183/1
- ⁵⁰ هو: معبد الرحمن بن عبد الله بن الحارث ابن نظام ابن حشر المحداني: شاعر اليمانيين، بالكوفة، وفارسهم في عصره. وبعد من شعراء الدولة الأموية. كان أحد الفقهاء القراء، توفي سنة 83 هـ. [الأعلام، 312/3]
- ⁵¹ هو: القاسم بن فيء بن خلف الرعيني، أبو محمد الشاطبي: إمام القراء. ولد بشاطبة في الأندلس سنة 538 هـ وتوفي بمصر سنة 590 هـ وهو صاحب حرز الأماني (قصيدة في القراءات) تعرف بالشاطبية. [الأعلام، 180/5]
- ⁵² الرازي، فخر الدين عبد الله محمد. التفسير الكبير. ط: 1420 هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 53/1
- ⁵³ البيت لطيفة بن العبد. [أنظر: ديوانه، ص 61؛ السيرافي. أبيات سبيويه. ط: 1979م، دار المامون للتراث، دمشق، 2: 334؛ ابن دريد. جهرة اللغة. ط: 1979م، دار العلم للملائين، بيروت، ص 343-344]
- ⁵⁴ هو: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري: الأديب الكبير، صاحب المقامات الحريرية. ومن كتبه: درة الغواص في أوهام الخواص، ملحقة الإعراب وغير ذلك. [الأعلام، 177/5]
- ⁵⁵ الحريري. درة الغواص. ط: 1299 هـ، طبعة الجوائب، ص 25
- ⁵⁶ القرآن الكريم، سورة الشورى 42 : 11
- ⁵⁷ شرح ابن عقيل، 181، 127، 78/1
- ⁵⁸ البيت لابن ميادة. [أنظر للتفصيل: جامع الدروس العربية، 116/1]
- ⁵⁹ قائله غير معروف. [أنظر: جامع الدروس العربية، 152/1]
- ⁶⁰ البيت لرشيد بن شهاب. [أنظر: جامع الدروس العربية، 152/1، 124/3]
- ⁶¹ القرآن الكريم، سورة المنافقون 63 : 8

⁶² هو: أبو زكريا الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسلمي، المعروف بالفراء، الديلمي الكوفي مولى بن أسد، وقيل مولى بنى منقر، كان أربع الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب. [الأعلام، 176/6]

⁶³ انظر: الرضي، 15/3

⁶⁴ مغني الليب عن كتب الأعارات، 74/1

⁶⁵ أيضاً، 472/1

⁶⁶ هو: هارون الرشيد ابن محمد المهدي ابن المنصور العباسى، أبو جعفر: خامس خلفاء الدولة العباسية في العراق، وأشهرهم. وبوبع بالخلافة بعد وفاة أخيه الحادى سنة 170 هـ فقام بأعبائهما، وازدهرت الدولة في أيامه، كان عالماً بالأدب وأحبار العرب والحديث والفقه، فصيحاً. توفي سنة 193هـ. [الأعلام، 62/8]

⁶⁷ هو: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأننصاري الكوفي البغدادي، صاحب الإمام أبي حنيفة وتلميذه، وأول من نشر مذهبها. كان فقيها عالمة، من حفاظ الحديث. ولد بالكوفة سنة 113هـ. وتفقه بالحديث والرواية، ثم لزم أبي حنيفة، فغلب عليه الرأي وولي القضاء ببغداد أيام المهدي والحادي والرشيد. ومات في حلاقته سنة 182هـ، ببغداد، وهو على القضاء. وهو أول من دُعي قاضياً للقضاء، وأول من وضع الكتب في أصول الفقه، على مذهب أبي حنيفة. [الأعلام، 193/8]

⁶⁸ مغني الليب عن كتب الأعارات، 76/1

⁶⁹ هو: علي بن حمزة بن عبد الله الأستدي بالولاء، الكوفي، أبو الحسن الكسائي: إمام في اللغة والنحو والقراءة. من أهل الكوفة. ولد في إحدى قراها. وتعلم بها. وقرأ النحو بعد الكبير، وتنقل في الbadia، وسكن بغداد، وتوفي بالرّي، عن سبعين عاماً سنة 189هـ. وهو مؤذن الرشيد العباسى وابنه الأمين. [الأعلام، 283/4]

⁷⁰ انظر: مغني الليب عن كتب الأعارات، 76/1

⁷¹ هو: محمد بن الحسن الحنفي أبو عبد الله محمد بن فرقان، الشيباني بالولاء الفقيه الحنفي، أصله من قرية على باب دمشق في وسط الغوطة اسمها حرستا، وحضر مجلس أبي حنيفة سنتين، ثم تفقه على أبي يوسف صاحب أبي حنيفة. وصنف الكتب الكثيرة النادرة، منها: الجامع الكبير والجامع الصغير وغيرها. وله في مصنفاته المسائل المشكلة خصوصاً المتعلقة بالعربية. ونشر علم أبي حنيفة. [وفيات الأعيان وأبناء أبناء الزمان، 184/4]

⁷² القرآن الكريم، سورة المزمل 73: 16

⁷³ انظر: مغني الليب عن كتب الأعارات، 76/1

⁷⁴ مغني الليب، 54/1

⁷⁵ القرآن الكريم، سورة النازعات 79: 41

⁷⁶ القرآن الكريم، سورة البقرة 2: 31

⁷⁷ تفسير الكشاف، 125/1

⁷⁸ القرآن الكريم، سورة النازعات 79 : 39

⁷⁹ يعقوب، د/ إميل. معجم الشواهد النحوية. ط2: 2010م، دار الفكر، بيروت، 30/1